

أخبار قصيرة



قائد الثورة يهدي مصحفاً لأحد شهداء البيئية في خوزستان

اعلن محافظ خوزستان عن إهداء قائد الثورة الإسلامية الامام آية الله الخامنئي المصحف الشريف، لأسرة الشهيد هوشنك نصيري، أحد شهداء البيئية في المحافظة تكريماً لشهداء البيئية. وفي مايلي نص رسالة قائد الثورة الإسلامية المكتوبة في بداية هذا المصحف الشريف: بسم الله الرحمن الرحيم تعبيراً عن تكريم واحترام شهداء البيئية الأعتزاء، نقدم كلام الله إلى عائلة الشهيد هوشنك نصيري.



معرض أنقرة يعرض الفرص الاستثمارية السياحية لأردبييل

الوقاف/ قال مدير عام التراث الثقافي والسياحة والحرف اليدوية لمحافظة أردبييل: تم عرض القدرات السياحية والفرص الاستثمارية لمحافظة أردبييل في معرض أنقرة الدولي للسياحة. وقال حسن محمدي أديب: أقيم معرض أنقرة الدولي للسياحة في تركيا في الفترة من ١٥ إلى ١٩ نوفمبر، وتمثلت محافظة أردبييل في هذا المعرض. وأضاف محمدي أديب: تم في هذا المعرض عرض القدرات السياحية لمحافظة أردبييل لمدة أربعة أيام، كما قام المستثمرون والزوار والمسؤولون الأتراك بزيارة جناح محافظة أردبييل خلال هذه الفترة. وأشار إلى حضور نشطاء القطاع الخاص السياحي في محافظة أردبييل إلى جانب المديرية العامة للتراث الثقافي في هذا المعرض. وأكد محمدي أديب على هامش هذا المعرض: كانت لنا لقاءات مع مستثمرين وشخصيات سياحيين من تركيا. ودول أخرى وأجريت مشاورات حول الاستثمارات والتعاون الثنائي. وتابع محمدي أديب: خلال معرض أنقرة السياحي تم إجراء العديد من المقابلات مع القنوات التلفزيونية ووسائل الإعلام في تركيا والدول الأخرى الحاضرة، وحاولنا التعريف بالقدرات السياحية للمحافظة من أجل مواصلة عملية وضع العلامة التجارية للمحافظة على المستوى الدولي.

أهواز وشادكان.. تضامن شعبي واسع مع غزة

منذ اللحظات الأولى للعدوان الصهيوني على غزة في السابع من أكتوبر، إثر عملية طوفان الأقصى التي أطلقتها كتائب عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة حماس، كان التضامن الشعبي واضحاً في دعمه للمقاومة في محافظة خوزستان. وحالة الاستنفار في أهواز أعلن المجتمع الأهوازي بجميع أطرافه تضامنه ودعمه لأهالي غزة، وخرجت الكثير من المظاهرات المنندة بالعدوان على القطاع، كما تم تنظيم العديد من الفعاليات والأنشطة في هذا الشأن. كذلك مدينة شادكان هي الأخرى تتواصل فيها الوقفات والتجمعات التضامنية مع غزة.

حملها، لم يُعرف ما جرى عليها وعلى مولودها، هذا فضلاً عن وجود ٤٥٠ ألف امرأة حامل في قطاع غزة ما زالت تحت القصف وفي ظروف حصار اقتصادي سياسي عسكري، وهن «يحتجن إلى رعاية صحية وحماية عاجلة»، والفلسطينيات الحوامل يواجهن حالات إجهاض وولادة مبكرة، في القطاع الذي لم تسلم فيه المستشفيات من القصف الإسرائيلي، وخرجت أغلب مستشفياته عن الخدمة بعد تعرضها للاحتلال المباشر وممارسة العنف والترهيب المباشر على المرضى والجرحى، في عملية منهجية طالت كل مشفى بالتالي من المعمودية إلى الشفاء وصولاً للمشفى الإندونيسي، لم تتوان قوات الاحتلال من إرغام الجرحى والمرضى والنازحين على الخروج من المشافي وتركهم يواجهون مصير الموت تحت قصف الصواريخ الإسرائيلية. هذا ما أكده الطبيب «عبد الحكيم شحاتة»، الذي يشغل منصب القائم بأعمال مستشفى الحلو، للأناضول «منذ بداية العدوان على غزة عدد كبير من النساء يحصل عندهن ولادة مبكرة وحالات إجهاض كثيرة وراءها الخوف والهلع».

جريمة العنف الإعلامي

منذ بداية العدوان عملت كبريات شركات التواصل الاجتماعي وما زالت الداعمة للعدوان على غزة على إغلاق أغلب منصات التواصل الاجتماعي العامة والخاصة التي تنشر أخبار الاعتداءات الصهيونية الأمريكية على غزة، وبفعل التحول في الرأي العام العالمي الذي ظهر في المظاهرات الكبيرة في العواصم الأوروبية والأمريكية، منددة بالعدوان ومطالبية بوقفه بعدما استطاع الإعلام المقاوم من تنفيذ أكذوبة الرواية الإسرائيلية، مما أخرج كبريات مؤسسات الإعلام العالمية أمام جمهورهم، لجأت القوات الصهيونية إلى إسكات صورة وصوت الحقيقة في ملاحقة ممنهجة للإعلاميين، لم تشهد لها سابقة في حروب معاصرة، ولم تسلم المرأة الصحفية المدنية من الاعتداءات الإسرائيلية المباشرة معها هي «فرح عمر» تسقط شهيدة في مسيرة شهداء الإعلام الذي فاق ٧٠ صحفياً أثناء العدوان في عملية استهداف مباشرة، لتُخل شكل جديد من الجرائم الإسرائيلية إلى المجتمع تحت مسمى جريمة العنف الإعلامي.

مارس الكيان الصهيوني كل أشكال العنف ضد المرأة في العدوان على غزة، بإدارة السياسة الخارجية الأميركية، متجاهلة تماماً قانون العنف ضد المرأة (I-VAWA) الذي أبرمته، وحرصت على تطبيقه مع نشطاء محليين ودوليين في غزة تحديداً كما ذكرنا، ولم نسع مطالبه جدية من هذه المنظمات الدولية الحقوقية بالضغط لتحديد المدنيين أو السماح لدخول المساعدات الإنسانية المطلوبة لتفادي إبادة مجتمع بكامله، منهم النساء على وجه التحديد. فمجمّل هذه المؤشرات المجتمعية وتجاوزاً لوجهتنا السياسية تضعنا بين عالمين مجتمعين لا يمكن الحياد فيهما: عالم التوحش والشذوذ المتمثل بالكيان الصهيوني وأمريكا وأحلافها وعالم الإنسانية والقيم الأخلاقية المتمثل في محور المقاومة.

مارس الكيان الصهيوني كل أشكال العنف ضد المرأة في العدوان على غزة، بإدارة السياسة الخارجية الأميركية، متجاهلة تماماً قانون العنف ضد المرأة (I-VAWA) الذي أبرمته، وحرصت على تطبيقه مع نشطاء محليين ودوليين في غزة



بمناسبة اليوم العالمي للقضاء عليه

العنف ضد المرأة.. ازدواجية المعايير؛ غزة نموذجاً

الوقاف/ خاص
د. ليلى صالح

خصّصت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢٥ من شهر تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام يوماً دولياً للقضاء على العنف ضد المرأة، كما دعت جميع الحكومات، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية إلى تنظيم فعاليات خاصة بهذا اليوم لتعزيز مفهوم القضاء على العنف ضد المرأة في جميع أنحاء العالم. وأتى قانون العنف الدولي ضد المرأة (I-VAWA) الذي هو تشريع مقترح يعالج مسألة العنف ضد المرأة من خلال السياسة الخارجية، ومحااسبة مرتكبيه، وحماية الضحايا، إذ إنه يشتمل على أحكام تختص بمنع ممارسة العنف ضد المرأة في جميع الظروف. فكيف حرصت الولايات المتحدة في سياستها الخارجية على تطبيق هذا القانون في غزة؟

إلى جانب ٢٥٥ مدرسة، و٧٦ مسجداً مدمراً تدميراً كلياً، و١٦٥ مسجداً تعرضت للتدمير الجزئي، وأحدثت دماراً واسعاً في مرافق البنى التحتية. فيموجب القانون الدولي، ما يزال قطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي بالرغم من الانسحاب أحادي الجانب من القطاع عام ٢٠٠٥، إذ احتفظت إسرائيل بالسيطرة الكاملة على منافذ القطاع البرية والبحرية والجوية. ومنذ بداية معركة «طوفان الأقصى» تعرضت غزة لعدوان إسرائيلي أمريكي مدعوم بالأسطول المشترك الأمريكي والأوروبي، في جريمة إبادة جماعية منظمة استمرت لأكثر من شهر ونصف، لم نشهد له سابقة في تاريخ الحروب المعاصرة من ممارسة التوحش والإجرام بحق المدنيين تحديداً، والنساء والأطفال على وجه الخصوص، ما يجعل العنف الممارس من سياسة العدوان الإسرائيلي بإدارة أمريكية صرحت بها، يتجاوز العنف إلى الجريمة المجتمعية الموصوفة بحق المدنيين تظهر أبرزه:

جريمة العنف الاقتصادي

واقع غزة بفعل الحصار الاقتصادي كارثي فضلاً عن أنها أكثر اكتظاظاً إنسانياً عالمياً، ولم يسمح بالدخول إليها أكثر من ١٠٪ من حاجتها اليومية من مواد غذائية وطبية وغيره بعد أسبوعين من العدوان تحت الضغط العسكري من جهات محور المقاومة إلى جانب الرأي الجماهيري بالتظاهرات ضد الكارثة الإنسانية الحتمية من التجويع وفقدان الماء والرعاية الصحية، وأدى متطلبات الحياة، يمكن وصفه بجريمة عنف اقتصادية.

جريمة العنف النفسي

كشفت صندوق الأمم المتحدة للسكان في فلسطين، أن النساء الحوامل في قطاع غزة، لا يتمكن من الحصول على الخدمات الصحية الأساسية، مضيفاً في بيان بأن «٥٠ ألف امرأة حامل في قطاع غزة لا يستلطن الحصول على الخدمات الصحية، ٥ آلاف ٥٠٠ منهن سوف يلدن خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول الجاري». ناهيك عن خمسة آلاف امرأة وضعت

على القطاع، أسفرت عن مقتل آلاف المدنيين وتدمير عشرات آلاف المنازل والمنشآت المدنية، وأحدثت دماراً واسعاً في مرافق البنى التحتية. فيموجب القانون الدولي، ما يزال قطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي بالرغم من الانسحاب أحادي الجانب من القطاع عام ٢٠٠٥، إذ احتفظت إسرائيل بالسيطرة الكاملة على منافذ القطاع البرية والبحرية والجوية. ومنذ بداية معركة «طوفان الأقصى» تعرضت غزة لعدوان إسرائيلي أمريكي مدعوم بالأسطول المشترك الأمريكي والأوروبي، في جريمة إبادة جماعية منظمة استمرت لأكثر من شهر ونصف، لم نشهد له سابقة في تاريخ الحروب المعاصرة من ممارسة التوحش والإجرام بحق المدنيين تحديداً، والنساء والأطفال على وجه الخصوص، ما يجعل العنف الممارس من سياسة العدوان الإسرائيلي بإدارة أمريكية صرحت بها، يتجاوز العنف إلى الجريمة المجتمعية الموصوفة بحق المدنيين تظهر أبرزه:

جريمة العنف الجسدي

غزة غير مؤهلة بملاحي تستوعب الاكتظاظ السكاني، ولم تسلم الأماكن المدنية من مدارس ومشافي، ومساجد وكنائس، من آلية القصف الصهيونية، حيث تعرضت لمجازر إبادة جماعية أيدت فيها عائلات بالكامل، فضلاً عن ملاحقة النازحين المدنيين بالقتل بالرغم من التنسيق مع الصليب الأحمر، لم يسلم أكثر ٢٠٪ من النازحين من مشفى الإندونيسي الذي هو أكبر مجمع استشفائي في غزة بعد احتلاله من العدو، كما أعرب مدير عام منظمة الصحة العالمية «تيدروس أدهانوم غيبريسوس» عن «صدمته» من الهجوم الإسرائيلي على المستشفى الإندونيسي بغزة، بعد أسبوعين من العدوان، كما طالب منظمة العفو الدولية بالتحقيق في «جرائم حرب» قام بها الصهاينة في غزة، فلا أماكن آمنة لإيواءهم إذ بلغ عدد المقرات الحكومية المدمرة ٩٥ مقراً حكومياً،

قدياً نتيجة حصار اقتصادي سياسي على المجتمع تتأثر به.

لماذا شرع قانون العنف ضد المرأة

يُعد العنف ضد المرأة انتهاكاً واضحاً وصريحاً لحقوق الإنسان، ذلك أن عواقب العنف لا تقتصر على المرأة فقط، بل تؤثر على الأسرة والمجتمع بأكمله، فالمرأة مرتكز أطمئنان وسكينة الأسرة بأكملها، وأي خلل قد يصيب هذا المركز ستعكس آثاره على باقي أفراد الأسرة بالاضطراب والتوتر وصولاً للشلل الوظيفي، كما تشمل ارتداداته السلبية مجالات أخرى اجتماعية، واقتصادية، وصحية وغيرها، هذا ما دفع إلى وضعه كمشروع قانون لأول مرة في عام ٢٠٠٧م، حيث قدّمت أهدافه والميزات الرئيسية له، التي لا تزال تؤخذ بعين الاعتبار إلى يومنا هذا.

تطبيق القانون في غزة

تقول هبة الزيان، مديرة مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في غزة "أطلقنا حملة مشتركة، بعنوان كئنا ضد العنف، حملة تضم أكثر من ٦٠ شريكاً دولياً ومحلياً من مؤسسات الجسد بواسطة آلة أو أسلحة فتاكة قد تصل بها إلى المرض والوقاية. العنف النفسي: غالباً ما يرتبط العنف النفسي بالعنف الجسدي، كما يرتبط بالعنف المجتمعي، كأن تتأثر الحالة النفسية للمرأة بالعنف الذي يمارس على مجتمعها، فيظهر عن طريق شعورها بالخوف، أو الاكتئاب، أو القلق وقد يأتي نتيجة فقدان الأمن والرعاية. العنف اللفظي: هو عبارة عن ألفاظ مسيئة، من شتائم وسباب، توجه للمرأة من أفراد، أو جماعات، أو جهات سلطوية، للإذلال، والترهيب، والرهاب النفسي. العنف الاقتصادي: يشمل النذرة في وصول المرأة إلى الأموال لتلبية احتياجاتها المعيشية من مأكول وملبس وتعليم وغيره، وهو في الغالب يأتي نتيجة ظروف معيشية طبيعية ضاغطة، يمكن للمرأة احتوائها، وقد يمارس عليها من قبل أفراد أو مؤسسات أو شركات من خلال التفاوت بالأجور بين الجنسين، كما

العنف في علم الاجتماع

العنف لغة: يعرف العُنف لغةً على أنه الشدة والقسوة، والفعل منه عُنُفٌ، فيقال: عُنُفَ الرجل؛ أيّ لم يَرَفُ به وعامله بشدةٍ وعنفٍ، أو لأمه وغُزْره، والفعل منها أيضاً عُنُفٌ. والعنف اصطلاحاً: هو استخدام القوة بطريقة غير قانونية، أو التهديد باستخدامها من أجل التسبب بالضرر والأذى للآخرين، ويُعرّف العنف في علم الاجتماع على أنه السلوك العدواني الذي يُمارسه فرد، أو جماعة، أو طبقة اجتماعية معينة هدفاً استغلالاً أو إخضاع الطرف المقابل ذي القوة غير المتكافئة سياسياً، أو اقتصادياً، أو اجتماعياً، كما يُعرف على أنه سلب حرية الآخرين سواء حرية التعبير، أو حرية التفكير، أو حرية الرأي، ممّا يؤدّي إلى أضرار مادية، أو معنوية، أو نفسية.

أنواع العنف الشائعة

العنف الجسدي: يُعدّ من أكثر أنواع العنف الشائعة، ويشمل ممارسة القوة للإضرار بجسد المرأة، بالضرب المباشر أو الاعتداء على الجسد بواسطة آلة أو أسلحة فتاكة قد تصل بها إلى المرض والوقاية. العنف النفسي: غالباً ما يرتبط العنف النفسي بالعنف الجسدي، كما يرتبط بالعنف المجتمعي، كأن تتأثر الحالة النفسية للمرأة بالعنف الذي يمارس على مجتمعها، فيظهر عن طريق شعورها بالخوف، أو الاكتئاب، أو القلق وقد يأتي نتيجة فقدان الأمن والرعاية.

العنف اللفظي: هو عبارة عن ألفاظ مسيئة، من شتائم وسباب، توجه للمرأة من أفراد، أو جماعات، أو جهات سلطوية، للإذلال، والترهيب، والرهاب النفسي.

العنف الاقتصادي: يشمل النذرة في وصول المرأة إلى الأموال لتلبية احتياجاتها المعيشية من مأكول وملبس وتعليم وغيره، وهو في الغالب يأتي نتيجة ظروف معيشية طبيعية ضاغطة، يمكن للمرأة احتوائها، وقد يمارس عليها من قبل أفراد أو مؤسسات أو شركات من خلال التفاوت بالأجور بين الجنسين، كما